قرار حل الجمعيات أدى إلى تراجع مؤشر الكويت في قائمة "حريات الإنسان".. والوزيرة تدخلت في عمل النقابات

الوزيرة حلّت 28 جمعية نفع عام وخيرية وتعاونية بالمخالفة للقانون بدون توجيه إخطار بضرورة إزالة المخالفة في مدة أقصاها أسبوعان

الوزيرة تتبع سياسة محاربة العاملين بالقطاع الخاص ما أدى لعزوفهم عن العمل فيه

وزارة الشؤون تعتمد كل عام ميزانيات الجمعيات دون ملاحظات جوهرية

صالح عاشور واسماعيل الحبيب وشوذب شمساه في طريقهم نحو الامانة العامة

العامة للتخطيط والتنمية المشار إليه آنفا، فإن المؤشرات التي تنطبق على الكويت مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي هي كالتالي:
- العدد الإجمالي للمؤشرات المنطبقة هي 51 مؤشرا.
- الكويت في المرتبة الاخيرة في 26 مؤشرا.
- المرتبة قبل الاخيرة 15 مؤشرا.
- المرتبة الرابعة 5 مؤشرات.
- المرتبة الثالثة 2 مؤشر.
- المرتبة الثانية 3 مؤشرات.

أما في المرتبة الأولى بين دول مجلس التعاون الخليجي فلم تحقق الكويت أي ترتيب.

وبالنظر الى ما سبق، فيتضح بجلاء أن الوزيرة لم تقم بمسؤولياتها وباتت في محل الاتهام بالتقاعس عن أداء واجباتها التي ألزمها بها الدستور والقانون، ويتطلع إليها جميع الشعب الكويتي مما يقتضي المحاسبة لها وفقا لما نص عليه الدستور الكويتي، بل كان من الاحرى ان تتنحى من منصبها قبل المساءلة السياسية التي غدت ضرورية لمحاسبتها عن أوجه التقصير في اداء اعمالها. وحتى يكون الدليل أكثر وضوحا على ما ندعيه فإن الاغلبية من تلك المؤشرات قد تدهورت في عهد هذه الوزيرة وابان خطتها التنموية التي ذهبت بمليارات الكويت ادراج الرياح. فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن مؤشر التعليم الأساسي والصحة كانت الكويت في المرتبة 77 في عام 2014/2013 واصبحت الآن في عام 2018/2017 في المرتبة 83، وفي التعليم العالي والتدريب كانت الكويت في المرتبة 84 في عام 2014/2013 وأصبحت الآن في عام 2018/2017 في المرتبة 95، وفي مؤشر البنية التحتية كانت الكويت في المرتبة 53 في عام 2014/2013 واصبحت الآن في عام 2018/2017 في المرتبة 64، وفي التميز المؤسسي كانت الكويت في المرتبة 49 في عام 2014/2013 وأصبحت الآن في عام 2018/2017 في المرتبة 57، وفي كفاءة سوق العمل كانت الكويت في المرتبة 105 في عام 2014/2013 وأصبحت الآن في عام 2018/2017 في المرتبة 119، ويمثل ذلك كله تراجعا في المؤشرات الأكثر اهمية.

2ـ التقاعس وسوء الإدارة والمتابعة لخطة التنمية

لقد أناطت القوانين والمراسيم القانون 60 لسنة 1986 في شأن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والمعدل بالمرسوم بقانون رقم 7 لسنة 1987 نظم القانون في مواده السابعة والعاشرة والحادية عشرة عملية المتابعة من النواحي التالية:

1ـ مسؤوليات جهاز التخطيط والجهات المعنية بخصوص نشاط المتابعة.

2ـ إعداد التقارير الخاصة بالمتابعة الدورية وتقارير المتابعة وآليات رفعها إلى الجهات المعنية المحددة بالقانون رقم 9 لسنة 2010 بإصدار الخطة الانمائية للسنوات (2011/2010 ـ 2014/2013) تتضمن نصوص المواد الخامسة والثامنة والتاسعة والعاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة، مسؤوليات الجهات الحكومية والأمانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية، بشأن متابعة تنفيذ الخطة من الأوجه التالية:

ـ إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطط السنوية والخطة الانمائية.

ـ إعداد نظام شامل لمتابعة تنفيذ الخطة لدى الجهات الحكومية، يكفل جودة المتابعة الفعالة للسياسات والمشروعات والبرامج التنفيذية، بمعرفة الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية، وبالتنسيق مع الجهة التي يحددها مجلس الوزراء.

كما أن ما ورد في الصفحة رقم 7 من تقرير المتابعة للربع الاول للخطة السنوية 2017/2016 للفترة 2016/4/1 ـ 2016/6/30

«تمثل الخطة الإنمائية متوسطة الأجل للسنوات (2016/2015 ـ 2020/2019) الصادرة بالقانون رقم (11) لسنة 2015، الحلقة الثانية من سلسلة الخطط الإنمائية الخمسية متوسطة الأجل لتحقيق رؤية الكويت 2035، والتي من خلالها تتم ترجمة الأهداف والسياسات المستهدفة إلى برامج ومشروعات تنموية».

وما ورد ايضا في تقرير المتابعة الاول للخطة الانمائية المتوسطة الاجل صفحة رقم 7:

«تعد المتابعة عملية مستمرة تتضمن تعقب وتحليل سير الخطة وتوثيق مراحل التطبيق المختلفة والتأكد من تنفيذها في الإطار الصحيح بشكل دوري، كما تعمل الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية على توفير آلية لمراقبة تنفيذ السياسات والبرامج والمشروعات المتضمنة بالخطة الإنمائية، للتحقق من مدى اتساق الخطط التنفيذية القطاعية مع الرؤية والتوجهات والأهداف الاستراتيجية».

كل ذلك يؤكد انعقاد المسؤولية بوزيرة الدولة للتخطيط والتنمية في المتابعة للخطط والبرامج والمشاريع من حيث تكلفتها، وعلاقتها بالسياسات والأهداف المرسومة علاوة على نسب إنجازها. ومن الملاحظ في أن تلك المشاريع لم تؤد الى تحسين مؤشرات الكويت بل على العكس في الكثير منها وذلك دون شك يدل على وجود ثغرات بائنة ما بين المشاريع التي تم إقرارها والسياسات والأهداف والتي منها تحسين موقع الكويت في التنافسية العالمية. ولا مندوحة ايضا بأن الوزيرة مسؤولة عن متابعة تلك المشاريع ونسب إنجازها علاوة على شفافية البيانات والمعلومات بشأنها.

وعند مراجعة ما نشرته الأمانة العامة للتخطيط والتنمية يتضح أن هناك اختلالات واضحة في نسب الإنجازات للمشاريع بل ان بعضها يتعين ان يكون منتهيا قبل عام، أو في العام الحالي وهو 2018 في حين ان إنجازه لايزال متواضعا. وعلى سبيل المثال لا الحصر، تنقسم رؤية الكويت الجديدة الى سبع ركائز منها: ما أطلق عليه «بمكانة دولية متميزة» حيث يهدف الى «تحسين التواجد الإقليمي والعالمي للكويت في المجالات الديبلوماسية والتجارية والثقافية والأعمال الخيرية». ويتضمن هذا المحور 7 مشاريع متواضعة الإنجاز قياسا بمواعيد الانتهاء منها.

أما الركيزة الثانية فتتمثل فيما أطلق عليه «بنية تحتية متطورة»، ويأتي ذلك في سياقه تطوير منظومات النقل الجوية والبحرية والبرية، حيث يتكرر السيناريو بتواضع نسبة الإنجاز في المشاريع الرئيسية في هذه الركيزة. والركيزة الثالثة هي رأسمال بشري إبداعي حيث بلغ اجمالي المشاريع 48 مشروعا.

ويتحدث هذا المحور عن «إصلاح نظام التعليم لإعداد الشباب بصورة أفضل ليصبحوا أعضاء يتمتعون بقدرات تنافسية وإنتاجية لقوة العمل الوطنية». وفي هذه الركيزة جملة من المشاريع التي يستثار حولها شبهات كثيرة تتعلق بالشفافية والجدية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، مشروع «تغيير ثقافة المواطن الكويتي» ورصد له ميزانية 2,691,000 ومن المفترض ان ينتهي في عام 2020 لكنه لم يبدأ حتى الآن.

والحال يتكرر في مشروع مهم ايضا وهو «التماسك الاجتماعي» المفترض ان ينتهي العمل به في عام 2018 ولكن لم يبدأ حتى الآن.

والغريب جدا إدراج مشروعين من المفترض ان يكونا قد تم الانتهاء منهما عام 2017 ولكن أحدهما انجز بواقع 86٪ والثاني 42٪ فقط. ويتكرر الحدث في الركيزة الخامسة «رعاية صحية عالية الجودة»، والتي تتضمن مشروعين من المفترض ان ينتهيا في عام 2017 ولكن نسبة الإنجاز في الأول منهما هي 51٪ والثاني18٪. وفي الركيزة السادسة هو «اقتصاد متنوع مستدام» توجد 3 مشاريع من المفترض ان تنتهي في عام 2018 ولكن نسبة الإنجاز فيها 46٪، 29٪، 86٪. الركيزة السابعة تتمثل فيما يطلق عليه «بيئة معيشية مستدامة» فيحتوي ايضا على مشروع غرب عبدالله المبارك الذي كان من المقرر إنجازه في عام 2017 ولكن نسبة الإنجاز فيه حتى الآن هي 51٪، وكذلك مشروع معالجة النفايات البلدية الصلبة ـ موقع كبد والمقرر الانتهاء منه في العام الحالي 2018 ولكن نسبة الإنجاز فيه هي 63٪.

من المؤكد ان تلك النسب والبيانات التي تعكس تواضع الإنجاز هي تمثل ضعف الإدارة وترهل نظم الإشراف، بل ولربما عدم الايمان بالتنمية حيث لا تشكل اهمية بالنسبة للوزيرة مثل القضايا الاخرى التي اتخذت بها قرارات سريعة ومتعسفة وحاسمة مثل حل الجمعيات التعاونية والخيرية وجمعيات النفع العام والتدخل في شؤون النقابات وكذلك الأمور التي تتعلق بحقوق الانسان وحرية المجتمع المدني، ومن المؤسف جدا أن تستهدف الدولة مؤشرات الشفافية في حين ان الوزيرة لا تعمل بمبادئ الشفافية مما يجعلها في محل التقويم والمحاسبة البرلمانية استنادا لما استقر عليه الدستور والقسم الذي أديناه أمام الامة.

ختاما:

في ضوء ما سبق، لا يسعنا إلا القول بأن وزيرة الشؤون الاجتماعية أصبحت عبئا على المجتمع الكويتي في ظل تردي أدائها السياسي والإداري المنوط بها في ظل حقيبة وزارية من أهم الحقائب الوزارية، مما جعلت الكويت محط انتقاد ليس المواطن الكويتي فحسب، بل الجهات الدولية الأخرى على النحو الذي تم إيضاحه فيما تقدم.

والتزاما بالواجب الوطني ونهوضا بمسؤولياتنا الدستورية وانطلاقا من واجب الأمانة التي حملنا إياها الشعب الكويتي وبناء على كل ما سبق أتوجه بهذا الاستجواب إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية.

يقول الباري عزه وجل (وليتق الله ربه ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه والله بما تعملون عليم) سورة البقرة (الآية 283).

والله نسأل أن يحفظ الكويت وأميرها وشعبها من كل مكروه.

عمر الطبطبائي: أطالب النواب بتحمّل مسؤولياتهم في استجواب وزير النفط

عمر الطبطبائي

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

أكد النائب عمر الطبطبائي أن التعديلات التي تقدم بها مع مجموعة من النواب على قانون الجزاء تهدف إلى إتاحة المزيد من الحريات مع حفظ كرامات الناس. وقال الطبطبائي في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن التعديلات تتعلق بالشق الخاص بالسب والقذف، لأن القانون الموجود منذ أكثر من 50 عاما نصوصه لا تغطي وسائل الإعلام والتواصل الحديثة والجرائم الإلكترونية، مشيرا إلى أن التعديلات تجعل القانون يشمل جميع الوسائل الحديثة ومنها «تويتر».

وبين الطبطبائي أن المشرع الأول هو من وضع القانون في عام 1960، والآن أتينا للتعديل لمزيد من الحفاظ على كرامات الناس، موضحا أن في التعديلات المقدمة من قبله وعدد من النواب تحقيقا لمصلحتين، المصلحة الأولى حفظ كرامات الناس، والمصلحة الثانية هي حفظ كرامات الاديان واحترام حرية الرأي والمحافظة عليها.

وأوضح أن هناك إشكالية ثانية في الوضع القائم تتمثل بالغرامات الموجودة، ففي السابق كانت الغرامات رادعة وتصل إلى ألف روبية، أما في الوضع الحالي فلا تتجاوز 150 دينارا أو السجن 3 سنوات بحسب تقدير القاضي، وأن التعديلات المقدمة تمنح القاضي القدرة على التوسع في الأحكام برفع الغرامات من 3 آلاف دينار إلى 20 ألف دينار في قضايا السب والقذف فقط.

وذكر الطبطبائي أن المشرع في عامي 2006 و2007 بدلا من أن يعدل قانون الجزاء وخصوصا ما يتعلق بجرائم السب والقذف فيما يتعلق بالوسائل الحديثة للنشر، استحدث جرائم جديدة تكبل الحريات والعقل وضمنها في قوانين «المطبوعات والنشر» و«الجرائم الإلكترونية» و«المرئي والمسموع»، ومن بين هذه الجرائم تهمة التعرض للدول الصديقة.

وتساءل «هل المطلوب أن لا أحد يبدي رأيه في أي وضع إقليمي أو سياسي حاصل بين الدول الصديقة مثل وضع قطر والإمارات والسعودية؟ لا كاتب ولا مغرد؟» مؤكدا أن هذه الجرائم إلغائها في التعديلات خاصة أن هناك شبابا صدرت ضدهم أحكام بسبب هذه الجملة المطاطية.

وأشار إلى أن الأمر الغريب الثاني هو استحداث عقوبات للجرائم المتعلقة بكرامات الناس والسب والقذف في قوانين أخرى بينما هي موجودة في قانون الجزاء، موضحا أن التعديلات المقدمة من قبله وزملائه النواب تلغي هذه العقوبات من هذه القوانين كما تلغي تهمة ازدراء الدستور.

وشدد على أن ما قدموه هو تعديل قانون الجزاء فيما يتعلق بجرائم السب والقذف لتشمل كافة وسائل التواصل الحديثة ومن الطبيعي أن نلغي عقوبات المساس بكرامات الإنسان في القوانين الأخرى.

وأفاد بأن قانون أمن الدولة تم إجراء تعديلات عليه لأن فيه مصطلحات مطاطية خطيرة مثل الاتهام بالتأثير على الثقة المالية للدولة وزعزعة الاقتصاد، كما أن قانون «المرئي والمسموع» يجرم الكتابة عن الشركات التي تفلس، فكيف يريدون أن نكون مركزا ماليا؟

وقال إن القوانين الحالية تعتبر سلاحا بيد السلطة تستخدمها وقت ما تشاء لأن الجرائم التي استحدثوها هدفها تعليب وتفصيل التهم.

وأشار إلى أن أغلبية الصحف يمكن أن تقع في المحظور إذا كتبت عن أي قضية اقتصادية، لأنهم إذا أرادوا ملاك الجريدة او المحرر فيمكن أن تفصل له التهم وفق القوانين الجديدة.

وأوضح الطبطبائي أن التعديلات التي قدموها لا تشمل المساس بالذات الإلهية والذات الأميرية لأن هذه نقاط خلافية بين النواب، مؤكدا أن الصورة التي قدمت بها التعديلات يتفق عليها أغلب النواب. وأشار إلى أن هناك حملة منظمة ضد هذا القانون، من خلال اجتزاء التعديلات، وادعوا أننا زدنا العقوبات بهدف سجن الناس.

وطالب الشارع الكويتي والنشطاء السياسيين ان يقرؤوا القوانين التي تم التعديل عليها قبل ان ينخرطوا بأي حملة. واستغرب الطبطبائي تصرفات الحكومة مشيرا إلى أنه عندما يقدم استجوابا يقولون ليس وقته وكأن بيدهم تحديد متى نقدم الاستجواب من عدمه، ثم يقحمون موضوع الحريات لخلط الأوراق، وأدخلوا أدواتهم لتشويه التعديلات التي قدمناها على قانون الجزاء.

وفي موضوع آخر، قال الطبطبائي إنه يضع نواب الأمة جميعا أمام مسؤولياتهم في استجواب وزير النفط. وأكد أن أن ما يتردد عن أن هذه التجاوزات ليست في عهد الوزير الحالي غير صحيح، فأنا تدرجت بالأسئلة وجلست مع الوزير أكثر من مرة وفي دور الانعقاد السابق في عهد الوزير السابق عصام المرزوق لولا استقالة الحكومة لكان مكانه المنصة.

وبين أن وزير النفط الحالي مرت عليه 3 أشهر ولم يرد على أي سؤال له، «ولكن بعد أن وقفت على منصة التصريحات وتكلمت في الموضوع وردني اتصال.. وقيل لي إن الإجابات ستصل بعد يومين.. وفعلا وصلت.. وليتها لم تصل.. وسوف ترونها في قاعة عبدالله السالم.. وأتحدى الوزير إذا كان قد قرأ الإجابات».

وأضاف أنه يضع نواب مجلس الأمة جميعا أمام مسؤولياتهم في الدفاع عن المال العام، وألا يكون حماية المال العام شعار من شعارات الانتخابات ولا يكون الكرسي هو أول همهم.

وقال «لنثبت للأمة أننا نستحق أن نكون نواب الأمة، ومن يقول إن النهب الذي يحصل في القطاع النفطي بمليارات الدنانير ليس في عهد الوزير الحالي، فأنا أؤكد لكم أن النهب لا يزال قائما، وبعضها كان الوزير مسؤولا عنها». وقال إن «الوزير في يوم من الأيام كان تحت ويرى الفساد فوق.. بينما الآن هو فوق ويرى الفساد تحت.. فما الذي فعله؟».

وأكد أن يوم 1 مايو سيكون يوم الحساب وسيتحدث وفق أدلة عن النهب المنظم في القطاع النفطي، وفي ذلك اليوم سيكون الاستجواب المليارى. وشدد على أن القطاع النفطي ليس ملكا لمجموعة من الناس بل ملك كل كويتي، وهذه أموال عامة يملكها الشعب الكويتي، و«إذا دخل الفساد في القطاع النفطي فما الذي بقي في البلد».

وأضاف «معاشات أغلب أهل الكويت من هذا القطاع، ومعاشاتكم يا مسؤولين ويا وزراء من هذا القطاع.. ومن يقف مدافعا عن مافيا القطاع النفطي سيتحمل الكثير».